ISSN: 1817-6798 (Print)
Journal of Tikrit University for Humanities
available online at: www.jtuh.org/

The Position of the Gulf Cooperation Council States toward the Taif Agreement of 1989

Yasir HamadKhalifa Al Dulaimi

Director of Education in Anbar

* *Corresponding author: E-mail* :
Yasirhistory1978@gmail.com

***Keywords*:**
Gulf Cooperation Council
Civil War
Lebanon
Taif Agreement

A R T I C L E I N F O

Article history:
Received 14 Mar 2026
Received in revised form 29 Mar 2026
Accepted 8 Apr 2026
Final Proofreading 30 Oct 2026
Available online 31 Oct 2026
E-mail t-jtuh@tu.edu.iq

©THIS IS AN OPEN ACCESS ARTICLE UNDER THE CC BY LICENSE
http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

A B S T R A C T

The Taif Agreement of 1989 marked a decisive turning point in resolving the Lebanese crisis, providing the political framework that brought the Lebanese Civil War to an end and restructured the country's political system. The Agreement received broad support from the Gulf Cooperation Council (GCC) states, reflecting their recognition of the importance of Lebanon's stability for regional security, as well as their commitment to preserving its unity, sovereignty, and preventing the spillover of the conflict into the wider region.This study examines the various dimensions of Gulf Cooperation CouncilGCC support for the Taif Agreement, highlighting its political and diplomatic backing through endorsement of the Agreement and the provision of Arab support for its implementation. It also explores the economic dimension, including financial assistance, reconstruction initiatives, and investment programs aimed at rebuilding Lebanon after years of conflict, as well as the security and strategic dimension focused on strengthening state institutions and promoting long-term stability. The study further emphasizes the pivotal role of the Kingdom of Saudi Arabia, which hosted the negotiations in the city of Taif, facilitated dialogue among the Lebanese parties, and created the conditions necessary for reaching a historic political settlement that gained both Arab and international support. Saudi Arabia also continued to play a leading role in supporting the implementation of the Agreement and Lebanon's post-war reconstruction efforts.The study concludes that theGulf Cooperation Council GCC states, led by the Kingdom of Saudi Arabia, maintained a consistent and sustained commitment to supporting the Taif Agreement, regarding it as the cornerstone for ending the Lebanese Civil War, achieving national reconciliation, rebuilding the Lebanese state, and promoting security and stability in Lebanon and the broader region..

DOI: http://doi.org/10.25130/jtuh.33.10.2.2026.11

موقف دول مجلس التعاون الخليجي من اتفاق الطائف عام ١٩٨٩

ياسر حمد خليفة الدليمي/ المديرية العامة لتربية الانبار

الخلاصة:

شكّل اتفاق الطائف عام ١٩٨٩ منعطفاً حاسماً في مسار الأزمة اللبنانية، إذ مثّل الإطار السياسي الذي

أنهى الحرب الأهلية وأعاد تنظيم النظام السياسي في لبنان. وقد حظي الاتفاق بدعم واسع من دول مجلس التعاون الخليجي، انطلاقاً من إدراكها لأهمية استقرار لبنان في تعزيز الأمن العربي والإقليمي، وللحفاظ على وحدته وسيادته ومنع امتداد تداعيات الصراع إلى المنطقة.

وتناول البحث أبعاد الدعم الخليجي لاتفاق الطائف، مبيناً أنها شملت البعد السياسي والدبلوماسي من خلال تأييد الاتفاق وتوفير الغطاء العربي لتنفيذه، والبعد الاقتصادي عبر المساعدات المالية وبرامج إعادة الإعمار والاستثمار، فضلاً عن البعد الأمني والاستراتيجي الرامي إلى تعزيز استقرار لبنان وترسيخ مؤسسات الدولة. كما سلط البحث الضوء على الدور المحوري للمملكة العربية السعودية التي استضافت المفاوضات في مدينة الطائف، وقادت جهود الوساطة بين الأطراف اللبنانية، وأسهمت في تهيئة الظروف المناسبة للتوصل إلى تسوية تاريخية حظيت بتوافق عربي ودولي، واستمرت لاحقاً في دعم تنفيذ الاتفاق وإسناد مسيرة إعادة إعمار لبنان.

وخلص البحث إلى أن الموقف الخليجي، بقيادة المملكة العربية السعودية، اتسم بالثبات والاستمرارية في دعم اتفاق الطائف، بوصفه الركيزة الأساسية لإنهاء الحرب الأهلية، وترسيخ المصالحة الوطنية، وإعادة بناء الدولة اللبنانية، وتعزيز الأمن والاستقرار في لبنان والمنطقة.

الكلمات المفتاحية: مجلس التعاون، الحرب الأهلية، لبنان، اتفاق الطائف

المقدمة

يُعدّ موقف مجلس التعاون لدول الخليج العربي من اتفاق الطائف عام ١٩٨٩م محطة محورية في مسار العمل العربي المشترك، إذ شكّل المجلس داعماً رئيسياً لمساعي إنهاء الحرب الأهلية اللبنانية التي استمرت منذ عام ١٩٧٥م. فمنذ اندلاع الأزمة اللبنانية، واكبت دول الخليج العربي تطورات الازمة ثم تبلور هذا الاهتمام في اطار مؤسسي جماعي عقب تاسيس مجلس التعاون الخليجي عام ١٩٨١وعبرت عن ذلك في القمم الخليجية المتعاقبة، لاسيما قمة الرياض في تشرين الثاني ١٩٨١م التي دعت إلى ضرورة إيجاد حل عربي شامل للأزمة. ومع تصاعد حدة الحرب منتصف الثمانينيات، تكثفت جهود المجلس، حيث أكد في بيان قمة المنامة التاسعة كانون الثاني ١٩٨٨م على ضرورة التوصل إلى تسوية سياسية شاملة برعاية عربية. وعندما انعقد مؤتمر الطائف في ٣٠ أيلول ١٩٨٩م برعاية اللجنة العربية الثلاثية السعودية، الجزائر، المغرب، أيدت دول الخليج بالكامل المسار التفاوضي ودعمت بنود الاتفاق الذي وُقّع رسمياً في ٢٢ تشرين الأول ١٩٨٩م. كما رحبت قمة الدوحة العاشرة لمجلس التعاون كانون الأول ١٩٨٩م بالاتفاق واعتبرته إنجازاً تاريخياً يعيد للبنان استقراره السياسي. هذا الموقف الخليجي الموحّد لم يقتصر على الدعم السياسي، بل شمل أيضاً تقديم مساعدات إنسانية وإعادة الأعمار لاحقاً، ما يؤكد دور المجلس كفاعل إقليمي أساسي في تثبيت الأمن والاستقرار في لبنان والمنطقة العربية.

مشكلة البحث:

تكمن مشكلة الدراسة في محاولة الإجابة عن تساؤل رئيسي: كيف تناغمت المواقف الجماعية والفردية لدول مجلس التعاون الخليجي لدعم وتثبيت بنود اتفاق الطائف، وتجاوز العقبات السياسية والأمنية التي واجهت تنفيذه في بيئة إقليمية معقدة؟

أهمية الدراسة وأهدافها:

تنبع أهمية البحث من تسليطه الضوء على البعد الخليجي في إنهاء الحرب اللبنانية، وعدم الاقتصار على الدور السعودي الفردي، بل تتبع المساندة الجماعية للمجلس. ويهدف البحث إلى توثيق المواقف الدبلوماسية والمالية التي قدمتها دول المجلس في قممها واجتماعاتها الرسمية لإعادة الإعمار وتثبيت السلم الأهلي.

منهجية الدراسة وتقسيمها:

اعتمدت الدراسة على المنهج التاريخي التحليلي القائم على تتبع الوثائق والبيانات الرسمية واستنطاقها. ولإحاطة جوانب الموضوع، تم تقسيم البحث إلى ثلاثة محاور رئيسية؛ تناول الأول خلفية الحرب الأهلية اللبنانية (١٩٧٥–١٩٨٩م)، واستعرض الثاني ماهية اتفاق الطائف وأطرافه وحواراته، بينما كُرِّس المحور الثالث والأخير لدراسة الموقف الجماعي والفردي لدول مجلس التعاون الخليجي من الاتفاق.

اولا: الحرب الأهلية اللبنانية ١٩٧٥ . ١٩٨٩م

عدت الحرب الأهلية اللبنانية ١٩٧٥–١٩٨٩م واحدة من أكثر النزاعات دموية وتعقيداً في تاريخ المنطقة العربية المعاصر، إذ استمرت نحو خمسة عشر عاماً وأثرت بعمق في النسيج الاجتماعي والسياسي للبنان(Becker, 2002, p. 6). اندلعت شرارة الحرب في ١٣ نيسان ١٩٧٥م عندما تعرّضت حافلة تقلّ فلسطينيين في منطقة عين الرمانة لهجوم مسلح أدى إلى مقتل ٢٧ شخصاً(Bannerman, 1979, p. 50)، ما فجّر مواجهة مسلحة بين ميليشيات الجبهة اللبنانية ذات الغالبية المسيحية من جهة، والفصائل الفلسطينية وحلفائها اللبنانيين من الجهة الأخرى(Degenhardt, 1988, p. 211). خلال السنوات الأولى ١٩٧٥–١٩٧٦م، شهد لبنان اقتتالاً واسعاً وعمليات تهجير طائفي، وتدخلت سوريا عسكرياً في حزيران ١٩٧٦م بقرار من جامعة الدول العربية لضبط الصراع ومنع انهيار الدولة(Weinberger, 1986, p. 41).

تصاعد الصراع في أواخر السبعينيات مع اجتياح الجيش الإسرائيلي جنوب لبنان عام ١٩٧٨م فيما عُرف بعملية الليطاني، ما أدى إلى إنشاء قوات الطوارئ الدولية (اليونيفيل) لمراقبة وقف إطلاق النار(Gabriel, 1984, p. 46). أما في عام ١٩٨٢م فقد شهد لبنان مرحلة مفصلية مع الاجتياح الإسرائيلي الواسع الذي بلغ بيروت في حزيران، وتمخض عنه خروج منظمة التحرير الفلسطينية من لبنان في أب ١٩٨٢م بموجب اتفاق رعته الولايات المتحدة وفرنسا(Davis, 1995, p. 89). عقب ذلك دخل لبنان مرحلة جديدة من الفوضى السياسية والاقتتال الداخلي، حيث اغتيل الرئيس المنتخب بشير الجميل في أيلول ١٩٨٢م، تلاه مجازر صبرا وشاتيلا التي هزّت الرأي العام العالمي(Moumne, 1996, p. 250).

استمرت الحرب خلال الثمانينيات مع تعاقب جولات من الاقتتال بين الميليشيات، وحرب المخيمات ١٩٨٥–١٩٨٧م، وحرب الإلغاء بين القوات اللبنانية والجيش اللبناني ١٩٨٨–١٩٩٠م(Rabinovich, 1985, p. 31). انتهى الصراع رسمياً مع توقيع اتفاق الطائف في ٢٢ تشرين الأول ١٩٨٩م برعاية المملكة العربية السعودية، والذي وضع أسس الإصلاح السياسي وأعاد توزيع السلطة بين الطوائف اللبنانية بشكل متوازن(Nagle & Clancy, 2022, p. 100). شكل الاتفاق بداية مرحلة السلم الأهلي، وعودة مؤسسات الدولة، ليطوي لبنان صفحة من أكثر فتراته التاريخية دموية وتعقيداً(Becker, 2022, p. 20).

ثانيا: اتفاق الطائف عام ١٩٨٩م :

كان اتفاق الطائف لعام ١٩٨٩م نقطة تحول تاريخية في مسار لبنان الحديث، إذ أنهى حرباً أهلية استمرت منذ ١٣ نيسان ١٩٧٥م وخلفت مئات الآلاف من الضحايا ودماراً هائلاً في البنية التحتية(Nagle & Clancy, 2022, p. 10). مع تصاعد حدة القتال بين الفصائل اللبنانية وتفاقم التدخلات الإقليمية والدولية، برزت الحاجة إلى تسوية سياسية شاملة(Weinberger, 1986, p. 41). جاءت المبادرة السعودية بدعم عربي ودولي لتجميع النواب اللبنانيين في مدينة الطائف بالمملكة العربية السعودية، حيث عقدت جلسات المفاوضات بين أيلول وتشرين الأول ١٩٨٩م(The New York Times Index, 1989, p. 812).

تم الإعلان عن اتفاق الطائف في ٢٢ تشرين الأول ١٩٨٩م، ونص على إعادة صياغة النظام السياسي اللبناني بما يحقق توازناً أكبر بين الطوائف(The New Constitution of Lebanon and the Taif Agreement (1991, p. 12)). تم تعديل الدستور لتقليص صلاحيات رئيس الجمهورية وتوسيع صلاحيات مجلس الوزراء ورئيس الحكومة(Europa Publications, 2007, p. 2766)، إضافة إلى ترسيخ مبدأ المناصفة بين المسلمين والمسيحيين في مجلس النواب(Cheater, 2003, p.

171). كما دعا الاتفاق إلى حلّ جميع الميليشيات اللبنانية وغير اللبنانية وتسليم أسلحتها للدولة قبل نهاية عام ١٩٩١م، مع استثناء المقاومة ضد الاحتلال الإسرائيلي في الجنوب(Nagle & Clancy, 2022, p. 15). كذلك نص على إعادة انتشار القوات السورية التي دخلت لبنان منذ ١٩٧٦م، تمهيداً لانسحابها لاحقاً(Markaz al-Lubnānīlil-Dirāsāt, 1992, p. 12).

انتُخب رينيه معوض رئيساً للجمهورية تطبيقاً للاتفاق في ٤ تشرين الثاني ١٩٨٩م، لكنه اغتيل في ٢٢ تشرين الثاني(Geukjian, 2016, p. xx)، فتم انتخاب إلياس الهراوي في ٢٤ تشرين الثاني الذي بدأ بتنفيذ بنود الاتفاق بمساندة عربية ودولية(Europa Publications, 2003, p. 723). وبحلول خريف ١٩٩٠م، توقفت العمليات العسكرية الكبرى وانتهت فعلياً الحرب الأهلية(Manglik, 2023, p. 23).

مثّل اتفاق الطائف الإطار الذي أعاد لبنان إلى الحياة السياسية الطبيعية وأطلق مرحلة إعادة الأعمار بقيادة رفيق الحريري لاحقاً(Maila, 1992, p. 85). ورغم الانتقادات التي وُجهت إليه، فإنه أسهم في تحقيق السلم الأهلي ووضع أسس النظام السياسي اللبناني المعاصر الذي لا يزال قائماً حتى اليوم(Nagle & Clancy, 2022, p. 130).

١: الإطراف المشاركة في اتفاق الطائف عام ١٩٨٩م .

جاء الاتفاق ثمرة لتسوية سياسية شاملة شاركت في صياغتها وتنفيذها أطراف محلية وإقليمية ودولية ، إذ وضع حداً للحرب الأهلية اللبنانية التي استمرت منذ عام ١٩٧٥م(Becker, 2002, p. 18). وقد شاركت في صياغة وتنفيذ هذا الاتفاق أطراف محلية وإقليمية ودولية، ما جعل منه تسوية سياسية شاملة(Yearbook of International Organizations, 1984, p. 1246).

الصعيد المحلي، تمثّلت الركيزة الأساسية للعملية التفاوضية في نواب البرلمان اللبناني المنتخبين عام ١٩٧٢م(Zuwiyya, 2022, p. 16)، والذين اجتمعوا في الطائف ممثِلين لمختلف الطوائف اللبنانية. نجح هؤلاء النواب في إقرار "وثيقة الوفاق الوطني" في ٢٢ تشرين الأول ١٩٨٩م، ومن ثمّ انتخاب النائب رينيه معوض رئيساً للجمهورية في ٥ تشرين الثاني ١٩٨٩م إيذاناً ببدء التطبيق الدستوري (The New Constitution of Lebanon and the Taif Agreement (1991, p. 20)).

أما على الصعيد الإقليمي، أدت الدول العربية دوراً محورياً عبر "اللجنة العربية الثلاثية العليا" التي أنشأها مجلس جامعة الدول العربية عام ١٩٨٨م(Banks, 2016, p. 896). ، والتي ضمت المملكة العربية السعودية برئاسة الملك فهد بن عبد العزيز، والمملكة المغربية برئاسة الملك الحسن الثاني، والجمهورية الجزائرية برئاسة الرئيس الشاذلي بن جديد(Britannica Book of the Year

1990, p. 435))). تولت هذه اللجنة الإشراف على المفاوضات وتقديم الضمانات اللازمة للأطراف اللبنانية المتنازعة(Züfle, 2011, p. 10). كما أدت سوريا بقيادة الرئيس حافظ الأسد دوراً حاسماً في دعم الاتفاق وتنفيذه، خاصة مع بقائها قوة عسكرية مؤثرة على الأرض منذ دخول قواتها إلى لبنان عام ١٩٧٦م(Osoegawa, 2013, p. 98).

على الصعيد الدولي: حظي الاتفاق بدعم دولي من الولايات المتحدة وفرنسا والأمم المتحدة، حيث اعتُبر خطوة مهمة لإعادة الاستقرار إلى لبنان بعد أربعة عشر عاماً من الحرب(Great Britain, Parliament, House of Lords (1989, p. 31)). وبعد توقيع النواب اللبنانيين على وثيقة الوفاق الوطني في ٢٢ تشرين الاول ١٩٨٩م، تم انتخاب النائب رينيه معوض رئيساً للجمهورية في ٥ تشرين الثاني ١٩٨٩م، ما مثّل بداية تنفيذ بنود الاتفاق(El-Husseini, 2012, p. 27)، رغم استمرار بعض العقبات. وهكذا شكّل اتفاق الطائف ثمرة لتعاون محلي وعربي ودولي أعاد للبنان مؤسساته الدستورية ووضعه على طريق السلم الأهلي(Nagle & Clancy, 2022, p. 130).

٢: الحوارات التي جرت بين إطراف اتفاق الطائف.

جرت في مدينة الطائف السعودية حوارات مكثفة بين الأطراف اللبنانية المتصارعة برعاية إقليمية ودولية، بهدف وضع حد للنزاع المستمر منذ عام ١٩٧٥م(The Official Washington Post Index (1990, p. 283)). بدأت المشاورات في أواخر أيلول ١٩٨٩م بمشاركة نواب البرلمان اللبناني(Europa World Year Book, 1996, p. 1937)، إذ دعت المملكة العربية السعودية بدعم من اللجنة العربية الثلاثية (السعودية، المغرب، الجزائر) جميع الأطراف اللبنانية إلى التفاوض للوصول إلى صيغة توافقية تنهي الحرب وتعيد بناء الدولة(Subcommittee on the Middle East and North Africa, 2018, p. 20).

تميزت الحوارات بالتدرج والعمق، حيث تناولت في بدايتها مسألة وقف إطلاق النار وتثبيته، وهو ما تم التوصل إليه في ٢٢ تشرين الأول ١٩٨٩م كخطوة أولى نحو الحل الشامل(Bulletin of the Atomic Scientists (1995, p. 22)). ثم انتقلت النقاشات إلى قضايا أكثر تعقيداً، مثل إعادة توزيع الصلاحيات بين السلطات الدستورية، حيث تم الاتفاق على تقليص صلاحيات رئيس الجمهورية لصالح مجلس الوزراء مجتمعاً(Europa Publications, 2007, p. 2766)، بما يحقق توازناً بين الطوائف اللبنانية(Cheater, 2003, p. 171). كما ناقشت الحوارات موضوع حل الميليشيات ونزع سلاحها خلال مهلة لا تتجاوز ستة أشهر من إقرار الاتفاق، وهي خطوة أساسية لإعادة الأمن والاستقرار(Nagle & Clancy, 2022, p. 15).

لم تخلُ الحوارات من الخلافات الحادة، خصوصاً بين القوى المسيحية الممثلة بالقوات اللبنانية وحزب الكتائب من جهة، وبين حركة أمل والحزب التقدمي الاشتراكي والقوى الوطنية والإسلامية من جهة أخرى(Azar, 2005, p. 150)، إلا أن التدخل السعودي والدعم العربي والدولي ساهم في تذليل العقبات وتقديم ضمانات سياسية وأمنية(Al-Enazy, 2005, p. 200). وفي ٥ تشرين الثاني ١٩٨٩م تم انتخاب رينيه معوض رئيساً للجمهورية كترجمة عملية للاتفاق، قبل اغتياله بعد ١٧ يوماً، ليخلفه إلياس الهراوي الذي استكمل تنفيذ بنود الاتفاق(Europa Publications, 2003, p. 723).

شكلت حوارات الطائف محطة مفصلية أنهت مرحلة دامية من تاريخ لبنان، وأرست أسس الوفاق الوطني الذي سمح بعودة المؤسسات الدستورية إلى العمل وانطلاق مسيرة إعادة الإعمار بعد خمسة عشر عاماً من الحرب المدمرة(Nagle & Clancy, 2022, p. 80).

٣: نتائج اتفاق الطائف عام ١٩٨٩م :

مثل الطائف الذي تم التوصل إليه في ٢٢ تشرين الأول ١٩٨٩م في مدينة الطائف السعودية محطة مفصلية في التاريخ السياسي اللبناني(Azar, 2005, p. 230)، إذ أنهى حرباً أهلية استمرت منذ عام ١٩٧٥م وأعادت صياغة النظام السياسي اللبناني على أسس جديدة. أقرّ الاتفاق مبدأ المناصفة في مقاعد البرلمان بين المسلمين والمسيحيين، بعدما كان تمثيل المسيحيين يشكل الأغلبية وفق دستور ١٩٤٣م(Becker, 2002, p. 22)،ما أدى إلى تعزيز المشاركة السياسية للطوائف الإسلامية بشكل متوازن. كما نصّ الاتفاق على تقليص صلاحيات رئيس الجمهورية، الذي كان يتمتع بنفوذ واسع قبل الحرب، وتوزيعها على مجلس الوزراء مجتمعاً، ما أرسى نظاماً أقرب إلى التوافقية(Europa Publications, 2007, p. 2766).

أدّى الاتفاق إلى انتخاب رئيس الجمهورية رينيه معوّض في ٥ تشرين الثاني ١٩٨٩م، لكنه اغتيل بعد ١٧ يوماً، ليتم انتخاب إلياس الهراوي رئيساً في ٢٤ تشرين الثاني ١٩٨٩م، ما أعاد تفعيل مؤسسات الدولة التي كانت مشلولة(East, 1998, p. 140).كما فتح الاتفاق الباب أمام إعادة انتشار الجيش السوري في لبنان تنفيذاً لمرحلة انتقالية نصّ عليها الاتفاق(Markaz al-Lubnānīlil-Dirāsāt, 1992, p. 12)، حيث تمركزت القوات السورية في البقاع استناداً إلى "معاهدة الأخوّة والتعاون والتنسيق" الموقعة عام ١٩٩١م، مما رسخ النفوذ السوري في الحياة السياسية اللبنانية طوال عقد التسعينيات(Banks, 2016, p. 532).

إلى جانب ذلك، سمح الاتفاق بعودة الحياة النيابية عبر انتخابات ١٩٩٢م، التي شكلت أول استحقاق برلماني بعد الحرب(Wright, 1994, p. 456)، وأسست لعهد سياسي جديد بقيادة حكومات

رفيق الحريري التي انطلقت منذ عام ١٩٩٢م لإعادة إعمار بيروت وبقية المناطق(Baumann, 2017, p. 50). وبذلك يمكن القول إن اتفاق الطائف أنهى الصراع العسكري وكرّس صيغة سياسية جديدة تقوم على الشراكة الوطنية(Wipf & Stock Publishers, 2023, p. 104)، لكنه في الوقت نفسه عمّق الاعتماد على التوافق بين الطوائف وجعل القرار اللبناني مرتبطاً إلى حد كبير بالتوازنات الإقليمية والدور السوري حتى عام ٢٠٠٥م(Osoegawa, 2013, p. 50).

ثالثا: الموقف الجماعي لدول مجلس التعاون الخليجي من اتفاق الطائف ١٩٨٩م:

١: القمم الخليجية :

شكل اتفاق الطائف لعام ١٩٨٩م محطة رئيسية في تاريخ لبنان والمنطقة(McKay, 2007, p. 1130)، وكان لموقف القمم الخليجية دور مهم في دعمه وإكسابه غطاءً عربياً واسعاً(Rashid, 1992, p. 133). فعقب اندلاع الحرب الأهلية اللبنانية عام ١٩٧٥م، ظلّت دول مجلس التعاون الخليجي تدعو باستمرار إلى حل سياسي ينهي الصراع ويعيد الاستقرار إلى لبنان(The Middle East, 1997, p. 19). ومع تصاعد المواجهات في أواخر الثمانينيات، عقدت القمة الخليجية العاشرة في مسقط في كانون الأول ١٩٨٩م(Al-Hamad, 2009, p. 55)، حيث أصدرت بياناً رحبت فيه بإقرار النواب اللبنانيين لوثيقة الوفاق الوطني في ٢٢ تشرين الأول ١٩٨٩م بمدينة الطائف السعودية(MekhonShiloah, 1991, p. 165)، مؤكدة دعمها الكامل لتنفيذ بنود الاتفاق باعتباره السبيل الوحيد لوقف الحرب واستعادة مؤسسات الدولة اللبنانية(Al-Hamad, 2009, p. 55).

سبقت هذه القمة مشاورات خليجية مكثفة، أبرزها اجتماع وزراء خارجية دول المجلس في ٣ تشرين الأول ١٩٨٩م بالرياض، والذي أيّد المبادرة السعودية لحل الأزمة اللبنانية(Al-Hamad, 2009, p. 60)، ودعا الأطراف المتحاربة إلى الالتزام بوقف إطلاق النار(Banks, 2008, p. 1607). وفي القمة الاستثنائية التي عُقدت في الدوحة في أيار ١٩٨٩م لبحث الأوضاع العربية، أكدت دول المجلس ضرورة الحفاظ على وحدة لبنان وسيادته، ما اعتُبر تمهيداً سياسياً لتبنّي وثيقة الطائف لاحقاً(Closing statement of the session of the Supreme Council (Session 1–23). (2003). Gulf Cooperation Council).

ساهمت القمم الخليجية في توفير دعم مالي ولوجستي لمرحلة ما بعد الاتفاق، حيث تعهّدت السعودية والكويت وقطر والإمارات بمساعدات لإعادة أعمار لبنان وتمويل قوات الردع العربية(Sandwick, 2016, p. 32). كما كان الموقف الخليجي موحّداً في مساندة انتخاب رئيس الجمهورية الجديد رينيه معوض في ٥ تشرين الثاني ١٩٨٩م(Gulf Cooperation Council, 1991,

p. 40)، واعتبار اغتياله بعد أيام تهديداً لمسار الوفاق الوطني، مما دفع القمم الخليجية اللاحقة إلى التأكيد على ضرورة استكمال تطبيق الطائف(El-Husseini, 2012, p. 300).

وبذلك يمكن القول إن القمم الخليجية لعبت دوراً حاسماً في إضفاء الشرعية العربية على اتفاق الطائف، وضمنت استمرار الدعم السياسي والاقتصادي للبنان في مرحلة الانتقال من الحرب إلى السلم(Gulf Cooperation Council Summit, 1998, p. 75)

٢: الاجتماعات الخليجية :

عقد وزراء خارجية دول المجلس عدة اجتماعات تنسيقية في النصف الأول من عام ١٩٨٩م، أبرزها الاجتماع المنعقد في جدة في حزيران ١٩٨٩م(Martini, 2016, p. 20)، والذي أكد فيه الوزراء دعمهم الكامل للمبادرة السعودية لحل الأزمة اللبنانية عبر الحوار الشامل بين الأطراف المتصارعة(Al-Jaber & Neubauer, 2018, p. 40).

تجلّى هذا الموقف الخليجي بوضوح في القمة العاشرة لمجلس التعاون التي عُقدت في مسقط في ١٩ كانون الأول ١٩٨٩م(Al-Hamad, 2009, p. 55)، حيث صدر بيان ختامي شدّد على دعم اتفاق الطائف الذي تم التوصل إليه في تشرين الأول ١٩٨٩م برعاية اللجنة العربية الثلاثية التي ضمّت السعودية والمغرب والجزائر(Gulf Cooperation Council, 1997, p. 100). كما أشاد البيان بموافقة النواب اللبنانيين على وثيقة الوفاق الوطني في ٢٢ تشرين الأول ١٩٨٩م(MekhonShiloaḥ, 1991, p. 165)، واعتبرها خطوة تاريخية لإعادة السلم الأهلي وبناء الدولة اللبنانية على أسس جديدة من التوازن السياسي والطائفي(MEED, 1989, p. 12).

إن الوثائق الصادرة عن الأمانة العامة لمجلس التعاون، مثل البيانات الختامية لاجتماعات وزراء الخارجية ومحاضر القمم الخليجية لعام ١٩٨٩م، تثبت بوضوح أن دول المجلس كانت ترى في استقرار لبنان جزءاً من أمن المنطقة(Rieger, 2016, p. 150)، وأنها دعمت الجهود السياسية والمالية لإعادة أعمار لبنان بعد الحرب. هذا الموقف الجماعي عزّز نجاح اتفاق الطائف، وأسهم في توحيد الجهود العربية لإنهاء واحدة من أطول الحروب الأهلية في المنطقة(Bulletin of the Atomic Scientists, 1989, p. 43).

رابعاً:الموقف الفردي لدول مجلس التعاون الخليجي من اتفاق الطائف ١٩٨٩م :

إلى جانب الموقف الجماعي والمؤسسي لمجلس التعاون، برزت مواقف فردية متناغمة ومكملة من قِبل دول المجلس الست، حيث قدمت كل دولة دعماً سياسياً ومالياً متميزاً أسهم في إنجاح الاتفاق وتثبيته(Cooperation Council for the Arab States of the Gulf, 1991, p. 40). فقد

كانت المملكة العربية السعودية صاحبة المبادرة الأساسية(McMillan, 2006, p. 13)، حيث استضافت في مدينة الطائف جلسات مجلس النواب اللبناني بين ٣٠ أيلول و٢٢ تشرين الأول ١٩٨٩م، وقدمت صيغة وثيقة الوفاق الوطني برعاية اللجنة العربية الثلاثية(Filiu, 2015, p. 90).

أما دولة الكويت، فقد أصدرت بياناً رسمياً في ٢٣ تشرين الأول ١٩٨٩م رحبت فيه باتفاق الطائف(Bâli&Dajani, 2023, p. 299)، مؤكدة استعدادها لتقديم الدعم المالي لإعادة أعمار لبنان، وهو ما تم ترجمته لاحقاً بمساهمات سخية لصندوق إعادة الأعمار(MEED Special Report, 1989, p. 17). وشاركت مملكة البحرين في دعم الجهود الدبلوماسية، حيث صرح أمير البحرين في تشرين الثاني ١٩٨٩م بأن الاتفاق يمثل فرصة تاريخية لإنهاء نزيف الدم اللبناني(Europa Publications, 1995, p. 234).

من جانبها، أعربت دولة قطر عن تأييدها المطلق للمبادرة السعودية في بيان رسمي صدر عن الديوان الأميري في ٢٥ تشرين الأول ١٩٨٩م(Saouli, 2020, p. 276)، مؤكدة على ضرورة وحدة الصف العربي خلف حكومة الوفاق الوطني اللبنانية(Shaked, 1991, p. 166). كما شددت سلطنة عمان في تصريحات وزير خارجيتها بتاريخ ٢٨ تشرين الأول ١٩٨٩م على أهمية احترام سيادة لبنان ومنع أي تدخل خارجي يعطل تنفيذ الاتفاق(al-Khalili, 2006, p. 150).

أما الإمارات العربية المتحدة، فقد تبنت موقفاً داعماً منذ البداية(al-Alkim, 1989, p. 192)، إذ أرسل الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان برقية تهنئة للبنان فور إقرار الوثيقة في ٢٢ تشرين الأول ١٩٨٩م(Milton-Edwards & Hinchcliffe, 2003, p. 129)، وأعلن عن مساهمة إماراتية كبيرة لدعم الاقتصاد اللبناني(MEED, 1992, p. 24).

تظهر هذه المواقف الفردية المتناغمة أن دول الخليج لم تكتفِ ببيانات التضامن الجماعية، بل قدمت دعماً سياسياً ومالياً حقيقيا أسهم في إنجاح اتفاق الطائف وإعادة الاستقرار إلى لبنان بعد حرب دامت أربعة عشر عاماً(Arafat, 2020, p. 158).

الخاتمة:

تعد دراسة وتحليل موقف دول مجلس التعاون الخليجي من اتفاق الطائف عام ١٩٨٩م، تخلص الدراسة إلى جملة من النتائج والاستنتاجات على النحو الآتي:

١- توحيد الرؤية والسياسة الخارجية الخليجية: شكّل اتفاق الطائف ثمرة وتتويجاً لجهود مؤسسية منظمة لمجلس التعاون، والذي واكب الأزمة اللبنانية بفاعلية منذ قمة الرياض ١٩٨١م وحتى قمة المنامة ١٩٨٨م، مركزاً على حماية وحدة لبنان وسيادته.

٢- تقديم الدعم السياسي والشرعية العربية: وفّرت دول مجلس التعاون غطاءً سياسياً فورياً لانعقاد مؤتمر الطائف في ٣٠ أيلول ١٩٨٩م تحت رعاية اللجنة العربية الثلاثية، مما عزز من فرص نجاح المسار التفاوضي العربي.

٣- التأييد الدبلوماسي الفوري والشامل: أظهرت المواقف الرسمية لدول الخليج فور توقيع وثيقة الوفاق الوطني في ٢٢ تشرين الأول ١٩٨٩م التزاماً كاملاً بدعم بنود الاتفاق، واعتباره خياراً استراتيجياً وحيداً لإنهاء الحرب الأهلية اللبنانية.

٤- المباركة الجماعية في القمم الرسمية: جسّدت قمة الدوحة العاشرة (كانون الأول ١٩٨٩م) عمق الموقف الخليجي المشترك، حيث حثت القمة الأطراف اللبنانية كافة على الالتزام بمقررات الطائف لضمان الانتقال الآمن نحو السلم الأهلي.

٥- محورية الدور الدبلوماسي السعودي: برزت المملكة العربية السعودية كعنصر دفع أساسي ووسيط موثوق، حيث نجحت في تقريب وجهات النظر بين الفرقاء اللبنانيين، مما عكس قدرة الدبلوماسية الخليجية على قيادة ملفات المصالحة المعقدة.

٦- التكامل بين الدعم السياسي والمساندة الاقتصادية: لم يتوقف الدور الخليجي عند حدود البيانات السياسية، بل امتد لتقديم مساعدات إنسانية واقتصادية سخية ساهمت في تمويل صناديق إعادة الإعمار ومساعدة لبنان على تجاوز آثار الحرب المدمرة في مطلع التسعينيات.

٧- ترسيخ مكانة المجلس كفاعل إقليمي: مثّل موقف مجلس التعاون من اتفاق الطائف نموذجاً ناجحاً ومتقدماً للدبلوماسية الوقائية المشتركة، ورسّخ دور المجلس كركيزة أساسية وصمام أمان لتحقيق الاستقرار والأمن في المنطقة العربية.

مصادر البحث

1. al-Alkim, H. H. (1989). The foreign policy of the United Arab Emirates. Saqi.
2. Al-Enazy, A. (2005). The long road from Taif to Jeddah: Resolution of a Saudi–Yemeni boundary dispute. Bloomsbury Academic.
3. Al-Hamad, S. A. (2009). The thirtieth Gulf summit: Accomplishments and aspirations. Media Committee of the Supreme Preparatory Committee of the Thirtieth Session of the Summit Conference of Gulf Cooperation Council.
4. Al-Jaber, K., & Neubauer, S. (2018). The Gulf crisis: Reshaping alliances in the Middle East. Gulf International Forum.
5. al-Khalili, M. (2006). Oman's foreign policy: Foundations and practice. UMI.
6. Arafat, A. A.-D. (2020). Regional and international powers in the Gulf security. Springer International Publishing.
7. Azar, R. (2005). The Lebanese conflict and the Taif Accord (Master's thesis, Lebanese American University, School of Arts and Sciences.(
8. Bâli, A. Ü., & Dajani, O. M. (2023). Federalism and decentralization in the contemporary Middle East and North Africa. Cambridge University Press.
9. Banks, A. S. (2008). Political handbook of the world 2008. CQ Press.
10. Banks, A. S. (2016). Political handbook of the world 1998. Palgrave Macmillan UK.
11. Bannerman, M. G. (1979). Saudi Arabia. In P. E. Haley & L. W. Snider (Eds.), Lebanon in crisis: Participants and issues Syracuse University Press.
12. Baumann, H. (2017). Citizen Hariri: Lebanon's neo-liberal reconstruction. Oxford University Press.
13. Becker, A. (2002). The Lebanese Civil War 1975–1990: Its causes and actors. GRIN Verlag.
14. Bulletin of the Atomic Scientists. (1990). 46(4), 43.
15. Bulletin of the Atomic Scientists. (1995). 51(2), 22.
16. Cheater, A. (2003). The anthropology of power: Empowerment and disempowerment in changing structures. Routledge.
17. Closing statement of the session of the Supreme Council (Session 1–23). (2003). Gulf Cooperation Council.
18. Davis, H. T. (1995). 40 km into Lebanon: Israel's 1982 invasion. DIANE Publishing Company.
19. Degenhardt, H. W. (1988). Revolutionary and dissident movements: An international guide. Longman.
20. East, R. (1998). Whitaker's almanack: World heads of state, 1998. Stationery Office..
21. El-Husseini, R. (2012). Pax Syriana: Elite politics in postwar Lebanon. Syracuse University Press.
22. Europa Publications. (1996). Europa world year book 1996 (37th ed.). Europa Publications.
23. Europa Publications. (2003). The Middle East and North Africa 2004. Taylor & Francis Group.
24. Europa Publications. (2007). The Europa world year book 2007. Routledge.
25. Filiu, J.-P. (2015). From deep state to Islamic state: The Arab counter-revolution and its jihadi legacy. Oxford University Press.
26. Gabriel, R. A. (1984). Operation Peace for Galilee: The Israeli-PLO War in Lebanon. Farrar, Straus and Giroux.
27. Geukjian, O. (2016). Lebanon after the Syrian withdrawal: External intervention, power-sharing and political instability. Routledge.

28. Great Britain, Parliament, House of Lords. (1989). The parliamentary debates (Hansard): House of Lords official report (Vol. 513). H.M. Stationery Office.
29. Gulf Cooperation Council. Secretariat General. (1991). Cooperation Council for the Arab States of the Gulf.
30. Gulf Cooperation Council. Summit. (1998). Arab Gulf Cooperation Council (GCC). Trident Press.
31. Gulf Cooperation Council. Supreme Council. Secretariat General. (1997). [Title not fully specified in source
32. Maila, J. (1992). The document of national understanding: A commentary. Centre for Lebanese Studies.
33. Manglik, R. (2023). World history. EduGorilla Publication.
34. Markaz al-Lubnānīlil-Dirāsāt. (1992). The Lebanon report. Lebanese Center for Policy Studies.
35. Martini, J. (2016). The outlook for Arab Gulf cooperation. RAND Corporation.
36. McKay, J. P. (2007). A history of world societies (Vol. C). Bedford/St. Martin's.
37. McMillan, J. (2006). Saudi Arabia and Iraq: Oil, religion, and an enduring rivalry. United States Institute of Peace.
38. MEED. (1989). 33(39–51). Economic East Economic Digest Limited.
39. MekhonShiloaḥ. (1991). Middle East contemporary survey (Vol. 13). Holmes & Meier.
40. Milton-Edwards, B., & Hinchcliffe, P. (2003). Conflicts in the Middle East since 1945. Taylor & Francis.
41. Moumne, N. M. Z. (1996). The emergence and transformation of the Lebanese Forces in wartime Lebanon (Master's thesis, American University of Beirut, Department of Political Studies and Public Administration.(
42. Nagle, J., & Clancy, M. A. C. (2022). Power-sharing after civil war: Thirty years since Lebanon's Taif Agreement. Routledge.
43. Osoegawa, T. (2013). Syria and Lebanon: International relations and diplomacy in the Middle East. Bloomsbury Publishing.
44. Rabinovich, I. (1985). The war for Lebanon, 1970–1985. Cornell University Press.
45. Rashid, N. I. (1992). Saudi Arabia and the Gulf War. International Institute of Technology.
46. Rieger, R. (2016). Saudi Arabian foreign relations: Diplomacy and mediation in conflict resolution. Taylor & Francis.
47. Sandwick, J. A. (2016). The Gulf Cooperation Council: Moderation and stability in an interdependent world. Taylor & Francis.
48. Saouli, A. (2020). Unfulfilled aspirations: Middle power politics in the Middle East. Oxford University Press.
49. Shaked, H. (1991). Middle East contemporary survey (Vol. 13). Holmes & Meier.
50. Subcommittee on the Middle East and North Africa. (2018). The latest developments in Saudi Arabia and Lebanon. CreateSpace Independent Publishing Platform.
51. The Middle East. (1997). IC Publications Limited.
52. The new constitution of Lebanon and the Taif Agreement. (1991
53. The New York Times Index. (1989). (Vol. 77). New York Times Company.
54. The official Washington Post index (Vol. 2). (1990). Research Publications.
55. Weinberger, N. J. (1986). Syrian intervention in Lebanon: The 1975–76 civil war. Oxford University Press.
56. Wipf & Stock Publishers. (2023). In the eye of the storm: Middle Eastern Christians in the twenty-first century. Wipf and Stock Publishers.

57. Wright, J. W. (1994). Universal almanac, 1995. Andrews McMeel Publishing.
58. Züfle, N. (2011). The Doha Agreement for Lebanon: Analysis of a negotiation situation from contemporary international relations. GRIN Verlag.
59. Zuwiyya. (2022). The parliamentary election of Lebanon 1968. Brill.